

قتل لا يتقصص اذ يجوز عليه ذلك وقضية مذهبا ان لا يكفر بذلك لان قاله
على قصد التقيص لا يتصور صريحا فيه لان الهزيمة قد تكون من الجبلات البحرية
فان لم يقصد ذلك لم يكفر ان يعزير التعزير الشديد قال القاضي عياض احد
ذكر ما تقدم وغيره وكذلك اقول حكم من غصه او غيره برعاية الغنم او بالسهم
او النسيان او الحصر وما اصابه من حرج او هزيمة لبعض يبرئ او اذا كان عدوا
او شدة في زمنه او الملبس الى نسيابه لحكم هذا كله من قصد به نقص القتل
انتهى وما ذكره ظاهر بقصد النقص وهو كذا مر ثم قال من حكم عن قاصد
السب ولا يعتقد ان وجهه صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من اجنبه وسبه او تكذيبه
او اضافة ما لا يجوز عليه او نفي ما يجب له مما هو خصه صلى الله عليه وسلم بقصده مثل
ان يسب اليربوعا كبيرة او هذاه في تبليغ الرسالة ان في حكم بين الناس ان
نقص من مرتبة او شرف نسبه او غيره علمه او زعمه او يكذب بما اشتهر به من
امور الخير بها عليه الصلاة والسلام وتواتر الخبر بها عنه عن قصد اخرج او باق
يسفه من القتل ونفي من السب وجهته وان ظهر بدل طاله الله بعد
ذمه ولم يقصد نسبه اهل الجاهلية حلت على ما قاله اولي خبر او سكر اضطر
اليه او قلة حلاقة وضبط اللسان فحكمه القتل وقت تاحتم اذ لا يعد احد في الكفر
بل الجاهلية ولا بد عوى زلزال اللسان ولا شئ مما ذكرناه اذ اكان عقده في فطرته سليما
لا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وبهذه الفتي المندلسيين على من نفي عن
صلى الله عليه وسلم كما مر انتهى وما ذكره ظاهر من في لقوا عدو مذهبنا اذ المدا
في الحكم بالكفر على الظواهر ولا فطر القصد والنيات ولا نظر لقارن حاله
تعمر بعد رمدى الجهل ان عدو لقب اسلامه او بعد عن الحما كما يعلم مما ذكرته
عند في الروضة ويعزير ايضا فيما يظهر بدعوى سبق اللسان بالنسبة لغير القتل
وان لم يعد رفته بالنسبة لوقع طلاقه وعنفه والفرق ان ذلك حتى الله
مبنى على المسامحة بخلاف هذين وارقال فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الزنا

فان

فان اولاد الزنا الحرام الذي هو كبيرة فقد ذكره القاضي او اطلق او اراد به اظهار ذلك
ما يبطن لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزير التعزير بالمبيع وقوله وتواتر الخبر بها عنه
اي لفظا وهو موجود خلافا لمن زعم نفيه او معنى ولا نظري في ذلك خلافا لمن زعمه
واو كان في ضيق من جنس او فقر وقصد باللفظ بلفظ ما امر او غيره ان يقتل
ليستريح لا حقيقة المكفر فهل من كان باطنا او جهلا هذه قريته تنق الكفر عنه باطنا
كل يحصل ولعل الثاني اقرب وحكي عن ائمة مذهب خلافا لمن اعتصم بغيره فقال له
صلى على النبي محمد فقال لا صلى الله على من صلى عليه فيقول ليس بكفر لانما ناسم الناس
وليس ثم قريته تصرف الشتم لصلى الله عليه وسلم ولا الى المليكة الذين يصلون عليه
فيقول كفر واللاق بقوا عدوا الاول لان اللفظ ليس صريحا في شتم المليكة ولا الذوات
المقدسة وانما هو ظاهر في شتم نفسه ان صلى او غيره من الناس ومع عدم الكفر
يعزير التعزير الشديد بالمبيع وعن القاضي توقف فبين قال كصاحب فذوق
اي خان قرناء ولو نبيا مسلما قال يستفهم هل اراد صاحب الفنادق ان يفس
فيهم بنى رسول فيكون امره اخف وان ظاهر لفظه العموم انتهى ولا وجه ان لفظه ليس
صريحا في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزير التعزير الشديد
وعن ابن ابي زيد ان من قال لعن الله العرب او بنى اسرائيل او ينادم وقال لم ارد
الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يحزر وكذلك لو قال لعن الله من حرم المسكر
وقال لم اعلم من حرمه وكذلك لو اعن حديث لا يبيع حاضر لباد واعن من جاء به
وكان ممن يعزير بالجهل وعدم معرفة السنن لا يذم ليقصد بظاهر حاله سب الله
تعالى ولا سب رسوله وانما لعن من حرمه من الناس انتهى وهو ظاهر ولا بد من تقييد
لا عن تحريم المسكر بان يكون ممن يجهل ذلك ايضا ويعزير بالجهل به بان يكون
قريب الاسلام ولم يكن بمخالط المسلمين ولا يفرجه معلوم من الدين بالضرورة
كما مر ولو كان لعنه من جاء بالحديث المذكور بعد قول عدله هذا قال النبي
صلى الله عليه وسلم وتوعدك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله ما اردته لان لفظه